زيارة أمير الكويت لطهران... تداعيات مزدوجة

■ حميدي العبدالله

الزيارة التي قام بها أمير الكويت إلى إيران، وهي الأولى للمسؤول الأول في دولة الكويت، تتمّ بعد توتر ساد العلاقات الإيرانية – الكويتية منذ انتصار الثورة الإيرانية. فمن المعروف أنّ الكويت كانت المموّل الأساسي للحرب التي شنّها العراق ضدّ الجمهورية الإسلامية، والتي استمرّت نحو عقد كامل هو عقد الثمانينات، وتأثرت العلاقات بين البلدين من جراء هذا الموقف. ومنذ ذلك الحين، ورغم أنّ العلاقات لم تشهد قطيعة كاملة، إلاّ أنها كانت تختلف عن العلاقات التي نشأت بين إيران وبعض دول الخليج الأخرى، لا سيما عُمان وقطر وحتى السعودية، علماً أنه عرف عن دولة الكويت أنها تحبّذ السياسات البراغماتية في علاقاتها الخارجية. ومنذ استعادة الكويت بعد غزو العراق لها مطلع عقد التسعينات، خسرت الكويت الكثير من استقلالية قرارها الذي تميّزت به سابقاً نتيجة الوجود الكثيف للقوات الأميركية التي ساهمت في إخراج القوات العراقية من هناك، لكن يبدو أن تغيير الولايات المتحدة سياساتها حيال إيران، وتغليب نهج التفاوض والحوار على نهج التصادم والمواجهة، أتاح هامشاً جديداً أمام السلطات الكويتية للعودة إلى السياسات البراغماتية، على الأقل حيال إيران، على عكس المملكة السعودية التي لا تزال تصرّ على اعتماد سياسة المواجهة والتصعيد مع إيران. بل أكثر من ذلك عبّرت السعودية عن غضب شديد من السياسة الأميركية الجديدة القائمة على مبدأ الحوار وصولاً إلى تفاهمات مع إيران وبخاصة حول ملفها النووي، إذ جرى التعبير عن هذه السياسة بالاتفاق المرحلي الذي وقّع بين إيران و(5+1) والذي قد يتحول إلى اتفاق نهائي في الأشهر القليلة المقبلة.

زيارة أمير الكويت إلى طهران في هذا التوقيت، وتبعاً لبعض التقارير والمعلومات التي سربت حول جدول أعمال المباحثات بين أمير الكويت والوفد المرافق له والمسؤولين الإيرانيين، ستكون لها تداعيات مزدوجة، فهي تشير من ناحية إلى تحسّن كبير في العلاقات الإيرانية– الكويتية يتوقع أن يترسخ أكثر في المستقبل، لا سيما إذا تم التوصل إلى اتفاق نهائي بين إيران والولايات المتحدة حول ملف إيران النووي، وتكرّس نهائياً نهج التفاوض بديلاً من نهج المواجهة المفتوحة والتصانيف المتطرفة مثل محور الشرّ، إلخ... ومن ناحية أخرى، تهدف زيارة أمير الكويت أيضاً إلى القيام بوساطة بين إيران والمملكة السعودية كون الكويت تستطيع الآن التحدث إلى الجانبين لتقريب وجهات النظر بينهما، ومثل سلطنة عمان، لا يمكن للكويت القيام بمثل هذه المساعي لو لم تكن تحظ برضىً أو قبول وحتى دعم أميركي لهذه المساعي.

بمعزل عن النتائج التي سوف تسفر عنها جهود أمير الكويت في طهران لناحية تقريب وجهات النظر بين إيران والسعودية، فإن مجرد القيام بهذه الزيارة يبعث برسالة قوية إلى المسؤولين في المملكة السعودية تفيد بأن سياسة المواجهة مع إيران لم تعد متمتعة بمباركة خليجية، وإصرار السعودية عليها يعني أنها سوف تخوض هذه المعركة منفردة، والأرجح أن مثل هذه النتيجة سيكون لها تأثير ملحوظ في مستقبل العلاقات الإيرانية – السعودية.

إبعاد السفير السوري في الأردن بين التسريبات الرديئة والحقيقة المرّة

■ عامر التل*

لا أكتب من باب الانفعال ولا المعارضة العدمية لسياسة بلدي الأردن، إنما من باب الحرص على الأردن من هذه السياسات التابعة التي يتخذها. فالعلاقات الأردنية ـ السورية أكبر من أن يهزّها قرار أحمق مثل قرار اعتبار السفير السوري في الأردن شخصاً غير مرغوب فيه، فكتبة التدخل السريع، المعروفون برخصهم وارتزاقهم ونذالتهم، يريدون إقناع الرأي العام الأردني بأنه قرار أردني صرف، وبأنّ الأردن اتخذه بعدما نفد صبره... لهؤلاء نقول: احترموا عقول الأردنيين، فمَن الذي صبر على مَن؟ هل الأردن هو الذي صبر على سورية أم أنّ سورية هي التي صبرت على الأردن وتحلت بأقصى درجات المسؤولية القومية حيال الجار والشقيق الأردني؟

هذا الكلام ليس من باب التشهير ولا المزايدة. لا أحد يزايد عليّ في وطنيتي ولا في قوميتي. فالحكومة الأردنية، وعبر أكثر من ثلاث سنوات هي عمر الحرب الكونية على سورية، لم تدّخر جهداً في تدريب الإرهابيين ليُرسلوا إلى سورية، وكانت ولا تزال لا تملك حرية أن تقول لا لمن يقوم بعمليات التدريب وإرسال السلاح إلى سورية، وهذه المعلومات ليست مختلقة ولا هي سرية ولا جديدة، فالعديد من المسؤولين الأميركيين صرحوا بذلك ولم نسمع نفياً رسمياً أردنياً لكلام هؤلاء المسؤولين، وسورية ضبطت العديد من الإرهابيين الذين اعترفوا بأنهم تلقوا تدريبهم في الأردن على أيدي ضباط من «سي آي آي»، هذا من دون أن ننسى غرفة العمليات الموجودة في الأردن لإدارة الحرب وتوجيه الإرهابيين في سورية.

ويملك السفير السوري الدكتور بهجت سليمان من الانتماء إلى بلده وأمته ما يكفي لإسكات كلّ من يتهمه بأنه كان سفيراً «يتطاول على الأردن وشعبه»، فهو محبّ لشعب الأردن ولا يحتاج إلى شهادة حسن سلوك قومي ممّن باعوا أنفسهم إلى أعداء الأمة، فهو قومي حتى النخاع، ولا يستطيع أحد أن يزايد عليه، وتاريخه وتصرفاته، إن سفيراً لبلده أو في مواقع المسؤولية التي تولاّها، تثبت أنه كان ملتزماً بثوابت بلده وأمته، وهي ثوابت تعبّر عن قناعاته الشخصية وليس من منطلق أنه مسؤول وعليه تنفيذ تلك الثوابت.

بعد صدور القرار الذي اعتبر الدكتور بهجت سليمان، السفير السوري في عمّان، شخصاً غير مرغوب فيه، كثرت التحليلات والآراء ومعظمها يصبّ في خانة تحميل السفير المسؤولية عن القرار، مثل ما أشيع عن أنه ارتكب خطأً خلال حفل الاستقبال الذي أقيم لمناسبة عيد الاستقلال، وهي إشاعة مردودة على مَن أطلقها والفيديو المسرّب يثبت ذلك.

وإذا كان لدى الحكومة الأردنية ما يثبت أنّ الدكتور بهجت سليمان «انتهك» السيادة الأردنية، أو «أساء إلى الأردن»، فلينشر غير هذه التسريبات الرديئة التي تصبّ في عكس ما هدف إليه مسرّبوها.

في المقابل، لدى المواطن العادي عشرات الأدلة التي تؤكد أنّ سفراء أميركا وبريطانيا وفرنسا و«إسرائيل» ينتهكون الأعراف الديبلوماسية، وحتى السيادة الأردنية، فالسفير الأميركي في عمّان يتفقد الحدود مع سورية! ويصول ويجول في طول البلد وعرضها من دون استئذان من أحد، ومن دون أن توجه إليه وزارة الخارجية أيّ إنذار، أو على الأقلّ مذكرة لفت نظر، لـ«نشاطاته المتعددة»، ومن ضمنها تدخله في أدق التفاصيل الداخلية للأردن؟

واهم أو مخادع من يعتقد أن وزير الخارجية ناصر جودة هو الذي اتخذ قرار إبعاد السفير السوري، فجودة لا يملك صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار وهو مجرّد أداة للتنفيذ. فالقرار كما قلت ليس قراراً أردنياً ولم يأتِ من باب «الخلاف الشخصي»، وما بين سليمان وجودة ليس خلافاً شخصياً، وقائل ذلك إنما يشارك في تبرير قرار الإبعاد، وهو شريك في الجريمة.

الخلاصة، إنني على قناعة تامة أن مثل هذا القرار أساء إلى الأردن كثيراً ولم يسئ لشخص الدكتور بهجت سليمان، بل على العكس، أفاده كثيراً وأثبت أنه رجل دولة من طراز رفيع، وأنه سفير غير عادي كرّس مواقف ونهجاً في العمل الدبلوماسي وأعطى دروساً في فن الدبلوماسية لكيفية التعامل في بلد يتآمر على بلد آخر يمثله هذا السفير.

* رئيس تحرير شبكة الوحدة الإخبارية في الأردن

الدهشة... المبطنة بالغضب

■ د. سلوى الخليل الأمين

لم يكن مفاجئاً لمن آمن بدور سورية القومي المقاوم، هذا التسونامي البشري من أبناء سورية المقيمين على الأراضي اللبنانية، الزاحفين في اتجاه سفارة بلدهم الواقعة في منطقة بعبدا–اليرزة، للمشاركة في انتخابات الاستحقاق الرئاسي، مصرّين رغم المعوّقات المرورية واللوجستية على الإدلاء بأصواتهم المعبّرة عن انتمائهم الوطني والقومي، مختارين الرئيس بشار الأسد قائداً لسورية الأمن والأمان.

أرادوها بالفعل رسالة واضحة ومباشرة إلى حكام العالم جميعاً، تحديداً إلى من لا يريد أن يفهم منهم، أو من لا يريد أن يستوعب، وإلى سائر المتآمرين على وحدة سورية الشعب والجيش والقيادة، في إشارة واضحة إلى أنّ قوة سورية من قوة شعبها المؤمن بدولته، التي ما زالت ثابتة ومتراصة في وجه المؤامرة الكونية الشرسة، ولا يمكن الرهان على تفككها وانهيار مقاومتها وصمودها، لا قبل ولا بعد، فمن رسم المؤامرة وأعدّها ونفذها تدميراً لسورية البشر والحجر، أصابته الدهشة المبطنة بالغضب وهو يراقب الزحف الشعبي السوري إلى السفارات السورية في لبنان والعالم قاطبة، رافعاً الصوت عالياً ضدّ العصبيات الطائفية والمذهبية كافة، وجميع الأشكال التقسيمية والتفتيتية للأرض السورية، فهي في نظرهم منظومة دولية تآمرية، هدفها تدمير البنية الوطنية للشعب السوري الذي أفشل المخططات كلّها الآيلة إلى القضاء على صمود المواطن السوري الرافض الإملاءات الخارجية الأميركو ـ صهيونية المبطنة بالارتهان والغدر والخيانات الموصوفة.

لهذا كله مشى السوريون في لبنان على درب جلجلة القهر والمعاناة والغضب إلى سفاراتهم، معلنين الرفض المطلق والصريح لجميع المتعاملين على تدميرها تحت شعارات الديمقراطية والحرية والإصلاحات وحقوق الإنسان المفبركة، التي تجلت في مسار الاستحقاق الرئاسي بحقيقتها المحلية الوطنية، لا المستوردة زوراً وبهتاناً، من خلال حشود المواطنين السوريين المحتشدين في تظاهرات وطنية، مؤيدة ومجدّدة العهد والوفاء للرئيس الدكتور بشار الأسد، الذي باصمين اسمه بالدم المنثال من أصابعهم، إيماناً بقدراته القيادية الوطنية وصموده الجبار، خاصة في المرحلة الصعبة من الزمان الصعب، وسيظهر لاحقاً أنّ كلّ رهان على سقوط الدولة وقائدها مُنيَ بالفشل، فالشعب السوري ما زال ملتفاً حول قيادته وجيشه بصبر القادر على امتلاك القوة في مجابهة الغدر والخيانة، وكلام المنمنمات المطعّمة بالزيف، فهو وحده يملك الكلمة الفصل المكللة بالنصر القريب والأمن والأمان، ولا يمكن التفاوض بشأن إسقاطه من الأجندات الوطنية.

اليوم تحديداً، يوم الاستحقاق الرئاسي السوري الكبير، اليوم التاريخي المفصلي، ليس بالنسبة إلى سورية وشعبها الصابر المقاوم فحسب، إنما لانتصار خط المقاومة ضدّ «إسرائيل»، وضدّ قوى الاستكبار العالمي، وضدّ كلّ من حاول وما انفك يحاول طمس القضية الفلسطينية وطمرها في غياهب النسيان. اليوم سيثبت الشعب السوري مجدداً أنه سيفاجئ العالم ثانية بنتائج الانتخابات المرضية لطموحاته المستقبلية التي لم تستطع قوى الشرّ تغييرها أو شطبها، فقناعاته العقائدية الوطنية والقومية والعروبية صلبة لا تلين ولا تصدأ مع مرور الزمن، رغم المآسي التي حلّت ببلده منذ ثلاث سنوات ونيّف بعد عقود من العيش بسلام واطمئنان في ظلّ دولة آمنة ومستقرّة وفّرت له الطمأنينة والعيش الكريم والتواصل اللاطائفي في وطن تعدّدي لم يعرف شعبه المذهبية البغيضة ولن يعرفها مهما حاولوا دقّ إسفين الشرذمة والتفرقة في بعض النفوس الضعيفة التي لا تقيم وزناً للهوية الوطنية وللمعاني الكبيرة للانتماء إلى الوطن.

إنّ من يدّعي الديمقراطية لا يمكن أن يتجاهل حرية الشعوب في اختيار قادتها وممثليها، فثقافة الاختيار هي الفعل المؤطر في حيثيات مضامين الحرية التي تتشكل منها آليات النظم الديمقراطية، هذا إذا افترضنا أنّ لهذه النظم وجود على مساحة الكرة الأرضية. فأيٌّ من شعوب العالم لا يذكر الحربين العالمية الأولى والثانية وقنبلة هيروشيما وناغازاكي، وتهجير الفلسطينيين من وطنهم عبر وعد بلفور، والدعم الغربي المطلق لبني صهيون في احتلال فلسطين، ومن ثم تقسيم الاتحاد السوفياتي، والانتفاضات المسمّاة «ربيعية» والممتدّة طولاً وعرضاً من منطقة إلى أخرى عبر العالم العربي، ومعامل السلاح التي تضخ إنتاجها المدمّر لقتل البشر وتهديم الحجر... كل هذا كلّه يحصل باسم الديمقراطية والحرية والسيادة، والأمر بعيد تماماً عن تكريس هذه المفاهيم بمعانيها المدركة حوليات الزمن المتبدل والمتغيّر. فالقمع صفة من صفات الحاكم الكوني المتسلّط والمتجبّر، الذي لطالما اعتبر نفسه ظل الله على الأرض، منذ قيام البشرية ولتاريخه المعبأ بالتحشيد الطائفي والمذهبي والإنساني المعطوف على الحقوق المهدورة لفئات دون أخرى، كأنّ الثروات الطائلة التي تفجّرت ينابيعها في ليالي الغفلة هي حق لفريق دون آخر، علماً أنّ الناس أجمعين عيال الله بل عيال الدولة العادلة القائمة على ممارسة سلطاتها بالعدل والقسطاس من دون تمييز أو تفرقة.

إنّ الاستحقاق الرئاسي السوري اليوم هو استحقاق المدّ المقاوم والعروبة العائدة على بساط الصمود والتصدي والصبر والثبات، لذا لن يتوانى المواطن السوري عن قول كلمته بحرية تامة كي يثبت مجدداً لحكام أميركا ومَن معهم ومَن وراءهم أنه الشعب العربي الوحيد الجدير بصناعة الحياة الحرة الكريمة.

في 3 حزيران... «سوا» نعمّر سورية

■ عبدالله خالد*

شكلت المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية السورية التي أجريت في الخارج في 28 أيار فرصة حقيقية لإبراز مستوى الإنقلاب في موازين القوى لمصلحة الدولة والنظام، بعد أربع سنوات من الحرب الكونية التي استقدم إليها الإرهابيون التكفيريون من أصقاع الدنيا للمشاركة فيها وتدمير سورية وإسقاط نظامها السياسي وتغييب دورها ووظيفتها كدولة مقاومة تقود النضال لاستعادة الأرض والحقوق والثروات القومية والوقوف في وجه المخططات الأميركية– الصهيونية، الهادفة إلى جعل سيادتها شكلية واستقلالها منقوصاً وإرادتها الوطنية مغيبة. وكانت غالبية الدول المعادية لسورية التي شعرت بفاعلية الحراك الشعبي السوري في الخارج للمشاركة في التحضير للانتخابات الرئاسية منعت إجراءها في السفارات السورية للحيلولة دون إظهار مدى تضامن الشعب مع دولته وجيشه ودعمه تجديد البيعة للرئيس بشار الأسد.

وبذلك اقتصرت المشاركة الشعبية على تسع عشرة دولة، في مقدمها لبنان حيث كانت المفاجأة كاملة بعدما كان الإعلام المغرض نجح في الإيحاء بأن النازحين السوريين المتواجدين في لبنان معادون لدولتهم ولنظامها وراغبون في إسقاط الرئيس الأسد، ما يستوجب بقاءهم في لبنان لحمايتهم من ظلم النظام. وكان الرد صاعقاً من خلال الزحف الشعبي السوري من المناطق اللبنانية كافة وتجاوز 200 ألف مواطن اضطر معظم إلى السير لساعات على الأقدام للوصول إلى السفارة السورية في اليرزة والمشاركة في الانتخابات. وإذا كانت المفاجأة العامل الأبرز لدى المتحالفين مع سورية الدولة والموقع والوظيفة والدور، إلاّ أن الصدمة المقترنة بالإحباط سيطرت على المعادين لسورية والمناهضين لدورها العربي المقاوم، هم الذين توهموا أن كل من خرج من سورية هو من المعادين لنظامها والمطالبين بإسقاط الرئيس الأسد، وأنه يمكن إشراكه في جميع المخططات التي تستهدف سورية وصولاً إلى تدميرها وتجزئتها.

انطلقت المسيرات الشعبية السورية من سائر المحافظات في اتجاه السفارة في اليرزة. وكان الطابع الغالب عليها أن المشاركين فيها من العناصر الشابة، وسرعان ما تحوّلت إلى مهرجان سياسي متنقّل يدعم وحدة سورية ويشجب الحرب الكونية الإرهابية عليها ويجدد البيعة للرئيس بشار الأسد.

وشكل هذا الأمر تحوّلاً حقيقياً في الموقف الشعبي بعد الصمود البطولي للجيش العربي السوري والالتفاف الجماهيري حوله والقيادة الاستثنائية للمعركة من قبل الرئيس الأسد. وترافق ذلك مع تراجع المخطط الأميركي– الصهيوني الذي فشل في تحقيق أهدافه والذي يسعى إلى العودة للمنطقة بأسلوب جديد. وكان طبيعياً أن يقلق المراهنون على انهيار الدولة والنظام في سورية من تنامي السونامي الشعبي الذي شهدته المناطق اللبنانية دعماً للرئيس بشار الأسد والذي امتد إلى الأردن وباقي عواصم العالم. وسرعان ما شجع هذا التحوّل على امتداد عدوى المصالحات التي تمّت في حمص ومناطق سورية عديدة إلى النازحن السوريين الموجودين في لبنان بدأت بمساع يقوم بها وجهاء عرسال لتحقيق مصالحة بين جزء من السوريين الموجودين في محيطها مع النظام في سورية، بعدما اقتنع هؤلاء بأن النظام لن يسقط.

وهذا يفسر حالة التوتر التي سادت المراهنين من ذاك السقوط التي أفقدتهم أعصابهم إذ اكتشفوا أنهم يبنون قصوراً على الرمال وأن أحلامهم لن تتحقق، علماً أن ما حصل في 28 أيار لا يخرج على كونه مجرد مشروع «بروفة» للمشهد الذي سيقدمه أبطال سورية اليوم والذي سيؤكدون فيه إجهاضهم المؤامرة وانتصارهم على الحرب الكونية التي شنّت عليهم وتحويل أرضهم الطاهرة إلى مقبرة للإرهابين التكفيريين المرتزقة الذين دنسوا تراب بلاد الشام بفضل وحدتهم وتماسك جيشهم وشجاعة قائدهم الرئيس بشار الأسد.

إن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم هو الآتي: ترى ماذا يحصل للمشروع الغربي مع تمدد خيار العروبة المقاومة الذي تجسده سورية بقيادة الرئيس الأسد الذي يستعدّ لبدء مرحلة جديدة من النضال يحمل فيها راية تحرير الأرض واستعادة الحقوق وبناء المجتمع العربي المدني الديمقراطي المقاوم، بعدما أطلق شعار «سوا منعمّرها»؟

* عضو الأمانة العامة للحركة الوطنية للتغيير الديمقراطي

السلفيّة الجهادية في تونس... بداياتها وآفاقها

■ فؤاد عيتاني

عقب تغيّر النظام السابق في تونس بدأ يتصاعد اهتمام التيار السلفي بالمسألة السياسية، ما دفعه إلى المزيد من المساهمة في مناقشة القضايا العامة على أنواعها، والحرص على إبداء الرأي في كل منها، ما تسبب بصراع إيديولوجي داخل هذا التيار بين اتجاه المحافظة على المنهج الصدامي العنفي، لعدم استجابة جميع الفاعليات السياسية لمطلب الدولة الإسلامية مثلما يتصورها التيار. وتورط معظم الأحزاب في الولاء للغرب والعمالة له، بحسب رأيهم، وآخر في اتجاه سلوك منهج الدعوة بدلاً من الجهاد، رغم تقارب الخلاصات في توصيف الواقع لدى الإتجاهين.

يشير الواقع الى أن الأغلبية الساحقة من التونسيين تعارض منهج السلفية الجهادية، كما تدين العنف السياسي. فالسلفية تيار واسع في تونس يضم متديّنين متشدّدين ومنحرفين معروفين بإجرامهم وسوابقهم، ومعروف عنه تعرضه للاختراق الأمني والاستخباراتي، إذ اضحى راية للتدخل الخارجي في الشأن التونسي الداخلي عبر الذراع السلفية العنفية، كان واضحاً التزامن بين الأزمات السياسية المتتالية التي عاشتها البلاد في السنوات المنصرمة وتصاعد عمليات الاغتيالات والتفجيرات؛ ما جعل من العنف السلفي الأداة الرئيسية لبعض الأجندات السياسية المعروفة على الساحة في مواجهتها الإعلامية لخصومها.

تعود جذور الدعوة السلفية في تونس إلى رسائل كان حملها حُجّاج تونسيون بداية القرن الثامن عشر من الجزيرة العربية إلى الباي التونسي آنذاك، لكن الوقائع التاريخية تشير إلى أنها لم تلق القبول والترحيب من المؤسسات السياسية والدينية التونسية إذ كلف الباي مشايخ الزيتونة بالرد عليها، كما أن عمق الحركة الصوفية في المجتمع التونسي حال دون أن تأخذ هذه الدعوة طريقها.

استمر هذا النهج في رفض الدعوة السلفية الواردة من الخارج، خاصة مع تشكّل الحالة التونسية متمثلة في حركة الإصلاح التونسي وانفتاح الثقافة المحلية على الأطر المعرفية الحديثة التي عجّلت في الإصلاح الديني والمؤسسي متمثلاً في إدخال العلوم الحديثة الى جامعة الزيتونة، وسنّ مجموعة من القوانين المنظمة للحياة العامة داخل المجتمع التونسي.

إلّا أن الخيارات الثقافية الرسمية التي انتهجتها دولة ما بعد الاستقلال هيّئت الأرضية لموجة أولى من السلفية ظهرت في بداية السبعينات مع الجماعة الإسلامية باعتبارها حركة إحياء ديني، سرعان ما بدأت تتكيف مع الحالة التونسية ومع الشخصية الوطنية، منفصلة شيئًا فشيئًا عن جذورها السلفية حتى أضحت كما نراها اليوم حزبًا مدنيًا حديثًا. وبالتزامن مع هذا التحوّل ظهرت الموجة الثانية من السلفية في تونس نهاية التسعينات تحت تأثير ثلاثة عوامل:

الأول: داخلي تمثل في حالة التجهيل الديني ومقاومة مظاهر التدين كلها؛ ما دفع مجموعة من الشباب بوازع التدين الفطري إلى النهل من مناهل دينية غريبة عن منابع التدين للمجتمع التونسي.

الثاني: دولي إذ اشتدت المعركة بين التيار الجهادي ممثلاً في «القاعدة» والغرب بقيادة أميركية في أفغانستان والعراق.

الثالث: الثورة التواصلية عبر الإعلام الفضائي ثم التواصل الافتراضي، ما عمّق الصلة بين شباب يعيش في أرضية مهيأة بخوائها من أي مضمون تديّني مجتمعي وتعبئة كبيرة ضد نزوعات الاستعمار الغربي للبلاد العربية والإسلامية، جعل التأثر الواسع بالخطاب الديني السلفي نتيجة منطقية لهذه المؤثرات.

على امتداد عقدين من عمر هذا التيار، مثّل الشباب (أقل من 35 سنة) الفئة العمرية الأوسع داخله (نحو 78 في المئة من منتسبي هذا التيار فالحماسة الدافعة وراء القناعات والتصورات المثالية عن التجارب الإنسانية الراهنة والتاريخية والبحث عن أداء دور بطولي يتجاوز الشروط المعيشية للحياة.

إذا أضفنا إلى ذلك كله ضعف هياكل المجتمع في تأطير الشباب والقطيعة بينه وبين مؤسسات الدولة وانعدام أطر الحوار قبل التغير وبعده في تونس خاصة وانتشار الإحباط بين صفوفه والرغبة في التغيير، فإن تبني هذا الشباب للفكر السلفي يعد علامة رفض للواقع دولة وثقافة ومجتمعًا.

أما عن التوزيع الجغرافي للتيار السلفي الجهادي فيتوزع بنسبة 46% في الشمال و31% وسط البلاد و23% في الجنوب. كما يحتل العمال نسبة 36%، والطلاب والتلاميذ 34%، والتجار 15%، وتتوزّع البقية على مختلف المهن الأخرى.

لكن تبقى هذه المعطيات نسبية إذ تعود إلى ما قبل 2011، كما تشمل فقط 1200 موقوف في قضايا كانت معروضة آنذاك أمام القضاء من أبناء هذا التيار.

اصطدم الشباب السلفي في تونس مع الدولة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بسبب عجز السلطة عن تفهم مبررات ظهور هذا التيار وسوء ترتيب بيتها الداخلي في التعامل معه وارتهان سياساتها للاستراتيجيات الدولية في مقاومة الإرهاب.

ذلك كلّه أدى إلى تحوّل اهتمام هذا التيار من مقاومة العدوان الخارجي إلى مواجهة الدولة في الداخل، ما دعا إلى توفير مستلزمات هذه المواجهة من جهاز مفهومي إلى عدّة مادية. ورغم السجون والمحن التي تعرض لها أبناء هذا التيار، إلاّ أن ذلك لم يحدّ من قدرته على الاستقطاب والتجنيد وبروز قيادات محلية لم تتحول بعد إلى قيادات حركية على المستوى الوطني، رغم هيمنة بعض المرجعيات الشرعية وحظوتها باحترام واسع داخل هذا التيار.

استطاع المنهج الدعوي السلمي أن يبدو أكثر إقناعًا وانتشارًا، إلّا أن غياب المعطيات الدقيقة حول حجم كل طرف وآليات تفكيره وقدرته على تأطير أتباعه في خياره التغييري الذي يدعو إليه؛ وذلك كله يمثل صعوبة في حُسن قراءة الواقع. كما أن اشتداد العمليات الأمنية دفع هذا التيار إلى التقوقع مجدداً وانخفاض كل صوت يدعو إلى التعقل داخله؛ فمثل كل الجماعات الدينية، كلما ازداد الإحساس بالخطر تضاعف النزوع إلى الانطواء على الذات والتجذر.

كما نلاحظ تمايزًا جليًا بين المرجعيات الحركية لهذا التيار ومرجعياته الشرعية رغم إمكان الالتقاء الفكري والميداني؛ فشيوخ التيار السلفي الجهادي لا يزالون يتحركون رغم التضييقات الأمنية والإعلامية، إلّا أنهم لا يعلنون صراحة مساندتهم أعمال العنف التي يقوم بها بعض أبناء التيار السلفي الجهادي.

ولئن بدا أن تنظيم «أنصار الشريعة» خاصة يدعي أنه وحّد مرجعياته التنظيمية والسياسية والشرعية، إلا أن ذلك ما زال لم يتأكد عمليًا بالنظر إلى أن كل مرجعية تحتاج إلى أن تكتسب حضورها الواقعي من خلال بعض الشيوخ والرموز.

أما في ما يخص المجموعات الأخرى فما زالت تنازع لتحقيق هذا المطلب من دون جدوى حتى الآن. أعاق تحول بعض فصائل التيار السلفي الجهادي إلى أحزاب سياسية كان لعدم وجود تأصيل شرعي معتمد عندها للعمل الحزبي، وعدم اقتناعها بالآراء السلفية الأخرى؛ لذا اختار التيار السلفي الجهادي أن يشتغل ضمن الفضاء العام غير المهيكل لأنه يحقق له المرونة المطلوبة في تصريف اهتماماته من دون أن تترتب عليه أيّ التزامات قانونية أو أخلاقية أو سياسية.

وُجد توجه داخل التيار السلفي الجهادي خاصة إلى بذل جهد كبير للتواصل مع بيئته الاجتماعية الحاضنة من خلال مشاريعه الخدمتية والدعوية والإعلامية، وسعى إلى تنظيم عمله ووزّع إدارياً المهمّات داخله (لجنة شرعية–سياسية–إعلامية–اجتماعية–دعوية...).

اللافت للانتباه هنا صعوبة التحول التي عاشها هذا التيار؛ إذ عاش تمزقًا بين أرضية ثقافية عنفية يكتسب من خلالها التعبئة الداخلية لما يعبّر عنه من قناعات وأدوار اجتماعية يروم القيام بها تتطلب منه تكيفًا هيكليًا وواقعيًا يهيئ له الفضاء العام لإنجاز مهمّاته.

انعكس هذا الاضطراب عندما شاهدنا الاصطدامات المتتالية مع الحكومة حول السفارة الأميركية في 14 أيلول 2012، ثم تحولت إلى مواجهات مسلحة مفتوحة بعد اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي؛ إذ اتُّهِم هذا التنظيم بجريمتي الاغتيال.

كما انعكس الاضطراب أيضًا في المواجهات المتقطعة في جبل الشعانبي وفي المناطق الحدودية مع الجزائر. وزادت عمليات المواجهة بين التيار السلفي والدولة من حدة القلق الذي يعيشه أبناء هذا التيار وفاقمت الشك والشعور بعدم الاطمئنان؛ وهذا ما يمكن أن يفسر الحرص على مراكمة وسائل العنف وتكديسها وتخزينها في وضع انتقالي هش بطبيعته.

ربما ضاعف المخاوف من هذا التيار بروز صلة قوية تربطه بالتيار الجهادي العالمي، ورغم بعض التصريحات التي ترسم خطوط الفصل بين تنظيم أنصار الشريعة وتنظيم «القاعدة» في المغرب الإسلامي، إلّا أن التواصل المؤكد مع أنصار الشريعة في ليبيا وثبوت تورط جزائريين ومن جنسيات أخرى في العمليات الأمنية الأخيرة ألقى بكثير من الشكوك في هذه المسألة.

مشكلة السلفية الجهادية في تونس أولاً هي في عدم وضوح خطابها ورؤيتها إذ سقطت جميع التطمينات الخطابية على أعتاب المواجهات الأمنية المتكررة والغدر بمجموعة من قوات الجيش الوطني والأمن الداخلي وذبحها.

كما أن عدم هيكلة هذا التيار ضمن الأطر القانونية المتعارف عليها في المجتمعات الحديثة ألقى بظلال من الشك حول النوايا الحقيقية له، بل تعدى الأمر ذلك عندما أصبح إطار العيش المشترك بين التونسيين –أي الدولة– مهدّدًا منه.

أخيرًا، تحوّلت حالة الغموض في مواقف أنصار الشريعة خاصة حيال العمليات التي تستهدف السلم الأهلي، عامل إدانة لهذا التنظيم؛ فرغم عملية التشكيك التي يمكن أن تطول الجهات التي تقف وراء بعض العمليات وإمكان تدخل أطراف غير سلفية في تذكية المواجهة مع الدولة والمجتمع إلاّ أن الصمت المريب الذي يلف مواقف السلفيين عزّز توجيه الاتهام لهم.

من ناحية أخرى، قد لا يشعر كثير من التونسيين بالثقة من المعطيات التي تبني عليها الحكومة موقفها من السلفية الجهادية، رغم الإجماع الحاصل داخل المجتمع التونسي على إدانة العنف السياسي.

إن معالجة العنف داخل التيار السلفي تستوجب إجراءات مركبة بين القانوني الزجري والحواري التواصلي وملء الفراغات وترشيد الصحوة ونشر الثقافة الدينية الإيجابية. وهذا يستدعي أيضًا التمييز بين ما يمكن أن تقوم به مؤسسات الدولة الأمنية والتعليمية والتنموية، وما يجب أن تقوم به هياكل المجتمع المدني من تواصل وحوار وترشيد وسدّ فراغات وتطوير قدراتها التأطيرية للشباب خاصة، وقدرتها على إسناد هذه الجهود ودعمها من تشجيع على إدماج الشباب السلفي ضمن النسيج المجتمعي وتفريغ طاقاته المتدفقة لخدمة المجتمع.

سقوط أحجار الدومينو

■ طاهر محي الدين

لعبة أحجار الدومينو التي ينهك اللاعب في وضعها ورصفها على نحو دقيق ومحكم ليقوم بضرب الحجرة الأولى التي بدأ هذا الرصف بها، فتسقط الأحجار كلها التي رصفها لتشكل لوحة جديدة مبعثرة، فالأحجار التي كانت واقفة عمودياً وعلى نحو متراصف تنهار وتسقط، ليحقق هذا اللاعب أو المهندس هدفاً للفوز بلقب أو سجل قياسي جديد، وهذا ينطبق تماماً على العمل السياسي والعسكري، إذ يتم ضرب رأس حربة المشروع المستهدف إسقاطه، فتتساقط وراءه جميع أذنابه وأدواته.

سأذكركم بمصطلح الدومينو الذي اعتمد بعد غزو العراق، حين افترضت الولايات المتحدة الأميركية آنذاك (الإدارة السابقة بوش الأب والابن، وبينهما كلينتون) أن الدول العربية هي أحجار دومينو، وستأتي المشاريع لتضرب الأحجار أو تضرب حجراً فيسقط الباقي.

لكن ما حصل هو العكس، إذ تحولت هذه المشاريع إلى أحجار دومينو يتم إسقاطها تباعاً، وأسقطت واحداً تلو الآخر.

مع الاعتراف بأن هذه المشاريع حققت بعض المكاسب في طريقها، إذ قسمت العراق وأشعلت نار الطائفية فيه، وضربت في اليمن ودمرت ليبيا وألحقت الكثير من الضرر الاقتصادي بسورية وخسائر بشرية كبرى في سورية والعراق وليبيا، وأوصلت إلى الحكم في تونس المتأسلمين الجدد.

إذن، بعد هذه المكاسب التي يُعتبر بعضها مهماً، كيف نقول إننا حولنا المشاريع إلى أحجار دومينو ونحن الذي ضربناها لتسقط ؟!

يقول الأستاذ ناصر قنديل رئيس تحرير جريدة «البناء» وشبكة «توب نيوز»: «تنتهي الحرب لفشل أهدافها ولا تنتهي لصعوبة إيجاد البدائل».

من هذين المبدأ والمنطق ننطلق، فالهدف الاستراتيجي لما يحدث في المنطقة وهدفه الأكبر أمن «إسرائيل»، يقتضي لزاماً إنشاء الشرق الأوسط الكبير الذي تُعتبر «إسرائيل» قلبه، وهي الدولة الأقوى فيه والدولة الصافية دينياً والمرجع الأول لسائر الدول التي فتتت لإقامة هذا الشرق الأوسط الجديد.

ضرب هذا المشروع منذ 25 أيار 2000، ذكرى تحرير الجنوب، الذي احتفلنا به حديثاً، على أيدي المقاومين في جنوب لبنان، فبدأ ببناء جدار الفصل العنصري بيديه في فلسطين المحتلة عام 2002، وسقط الهدف الاستراتيجي أو الخريطة الرئيسية التي أوجدوا الكيان الصهيوني لإقامة دولته عليها (من الفرات إلى النيل). وهزم مرة أخرى في لبنان في حرب تموز المباركة 2006، وسقط مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أعلنت عنه الدميمة الساقطة « كوندي « من لبنان بين لفيف تحالف قوى 14 آذار، وهزم في غزة بتسليح وتعاون من حلف المقاومة من طهران إلى دمشق فجنوب لبنان، وهزم في العراق وفر الأميركي مدحوراً، ويهزم في سورية، فيتمظهر الروسي قطباً بتحالفه الاستراتيجي مع سورية وإيران، وتعلن إيران دولة نووية فيسقط التفوّق للكيان الصهيوني من جديد، ويترسّخ حزب الله قوة إقليمية فاعلة وأساسية في معادلات الحرب والسلم والتوازنات الردعية والاستراتيجية، مع الإشارة إلى أن بداية سقوط هذه المشروع كانت في تفاهم 26 نيسان 1996 الذي أرسى معادلات توازن الردع.

مع هذه السقطات المتتالية، لا تزال الحرب مستمرة، رغم سقوط هدفها الإستراتيجي، فتم اللجوء إلى البدائل، وهي حروب التدمير الذاتي، أو الحروب بالوكالة، أو ما يسمى بالفوضى الخلاقة. ومرة أخرى تسقط أحجار الدومينو لمشروع الفوضى الخلاقة، فالعراق يعود حلقة الوصل لمحور المقاومة الممتد من طهران إلى لبنان وفلسطين، وتعيد سورية رسم خرائط العالم مجدداً بصمودها الأسطوري وتكريس الرئيس الأسد رئيساً وقائداً لمشروع الشعب السوري وطموحه إلى العزة والكرامة واستمرار نهج السوريين في تحرير فلسطين والجولان واللواء السليب، أما ملك الأردن فيتلو فعل الندامة عن انخراط مملكته الهزيلة في الحرب على سورية، وقطر والإمارات والكويت تتسابق إلى طهران، والكيان الصهيوني يعلن عجزه عن القيام بأي عمل مجنون منفرداً ضد إيران، مثلما سقط المشروع «الإخواني» في ليلة القبض على مرسي في مصر، والسيسي باتجاهه الناصري في الطريق إلى سدة الحكم، ولم يبق في الميدان إلا السعودية التي كانت رأس الحربة الأخيرة في الحرب على سورية، تمويلاً وتسليحاً وتحريضاً واستجلاباً لإرهابي الأرض للقتال في سورية، وبدأت أحجار الدومينو فيها بالسقوط تحت نعال الجيش العربي السوري بدءاً من عزل بندر، وتعيين الأمير مقرن وصياً على العرش، وليس آخراً عزل سلمان بن سلطان الذي كان صاحب المشروع الأخير من غرفة عملياته السوداء التي أقامها في عمان، وسقطت معه آخر الآمال في إحداث اختراقات في العمل العسكري عبر ما يسمى بـ«الخطر الآتي من خلف الحدود»، وسقطت حمص القديمة التي كانت آخر معاقل العربان في سورية، بعد سقوط العثماني أردوغان وفشله وتراجع مستوى شعبيته داخلياً، وفشل مشروعه في كسب وحلب.

وستتوالى الأخبار سريعًا مثلما تتساقط أحجار الدومينو بلحظات على الأرض السورية، فأما تسقط بمصالحات تعيد أبناء الوطن إلى حضن الوطن وتحقن دم السوريين، أو تسقط بعمليات واختراقات نوعية أمنية وعسكرية لتحصينات المجموعات الوهابية التكفيرية على مستوى الجغرافية السورية، من درعا والغوطتين وحلب، وحتماً قبل موعد إعلان النصر الكبير في 3 حزيران 2014 مع انتصار الرئيس الأسد وشعبه وجيشه وحلفاؤه في الانتخابات الرئاسية السورية على مشروع الحرب والإرهاب، وتكريسه قائداً لجيوش المنطقة، وزعيماً عالمياً قاد شعبه وجيشه إلى الانتصار في أعتى وأشرس الحروب التي خيضت منذ ظهور البشرية.

أخيراً أقول، أيها السوريون العظماء، دعونا نربط ساعات الانتصار «سوا»، فلقد آن الأوان لنحتفل بالنصر «سوا»، ونعمر من جديد وطننا «سوا»، وننزل إلى صناديق الانتخاب لننتخب وطننا السوري «سوا»، ونعود لنعيش «سوا»، فلقد كنا «سوا»، وسنعود «سوا».